إدارة المماليك:

انتظمت دولة المماليك في بعض أدوار العظماء من ملوكها في مصر والشام، وكان أكثرهم مع الشرع لا يقطع أمرًا بغير رأي الفقهاء؛ فالظاهر بيبرس أولهم لم يرض أن يأخذ مالًا غير المقرر من بلاده؛ ليحارب التتر إلا لما أخذ خطوط العلماء جميعهم، وأراد أن يقرر القطيعة[١] على البساتين بدمشق، واحتاط عليها وعلى الأملاك والقرى، فنهاه القاضي قائلا هذا ما يحل،[٢] ولا يجوز لأحد أن يتحدث فيه وقام مغضبًا. ولما جاء السلطان مصر أحضر العلماء، وأخرج فتاوى الحنفية باستحقاقها بحكم أن دمشق فتحها عمر بن الخطاب عنوة، ثم قال من كان معه كتاب عتيق أجريناه عليه، وإلا فنحن فتحنا هذه البلاد بسيوفنا، ثم قرر عليهم ما أراد وما سامح به، وتوسع الظاهر في كل شيء، في البناء والنفقة والجيش، قالوا: وكانت العساكر في الديار المصرية في أيام غيره عشرة آلاف فارس فضاعفها أربعة أضعاف، وكانت الملوك قبله مقتصدين في النفقات والعدد وعسكره بالضد من ذلك، وكانت كلف المطبخ الصالحي النجمي ألف رطل لحم بالمصري كل يوم فضاعفها عشر مرات.

كان جند[٣] المماليك مختلطا من الأتراك والشركس والروم والأكراد والتركمان، وغالبهم من المماليك المبتاعين، ولا يقل الفرسان منهم في مصر وحدها عن خمسين ألفًا، ولهم الإقطاعات الكثيرة والجرايات الدارة، والجيوش على قسمين، منهم من هو بحضرة السلطان، ومنهم من هو في أقطار المملكة وبلادها.

وسكان بادية كالعرب والتركمان، والمماليك طبقتان:[٤] المماليك السلطانية، وهم أعظم الأجناد شأنًا، ومنهم يُؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة، وهم في العدة بحسب ما يؤثره السلطان من الكثرة والقلة، والطبقة الثانية أجناد الحلقة، وهم عدد جم وخلق كثير، وأجناد الحلقة هم القائمون أبدًا بسلاحهم يشبهون الحامية، ولكاتب الجيش جريدة

---

(١) أقطعه قطيعة؛ أي طائفة من أرض الخراج.

(٢) فوات الوفيات للصلاح الكتبي.

(٣) خطط المقريزي.

(٤) صبح الأعشى للقلقشندي.

بأسماء الأجناد وإقطاعاتهم وخيولهم، ولهم نقباء يعرفون أحوال الأجناد من الحياة والموت والغيبة والحضور.

وفتح أحد ملوكهم باب قبول البدل في الإقطاعات والوظائف، وجعل لذلك ديوانًا؛ وذلك لأنه كان متطلعًا إلى جمع المال، وألزم ديوان الجيش الفلاحين بالفلاحة في الإقطاعات، ومن نزح من دون ثلاث سنين يُعاد إلى قريته قهرًا، فخربت البلاد وكثرت المظالم والمغارم. وكان من ملوكهم من يستكثر لضعفه من الأنصار، ويتسلط على عقول السذج من العربان وأرباب الدعارة، والمماليك يتفننون في أخذ أموال الناس وهتك حرمهم.

وحدث بعد الناصر قلاوون بين أجناد الحلقة نزول الواحد منهم عن إقطاعه لآخر بمال أو مقايضة الإقطاعات بغيرها، فكثر الدخيل في الأجناد بذلك، واشترت السوقة والأراذل الإقطاعات حتى صار أكثر أجناد الحلقة أصحاب حرف وصناعات، وخربت بهم أرض إقطاعاتهم.

كان الرسم في دولتي المماليك أن تقبَّل الأرض بين يدي الملك، كأن يحاول الملك الذي كان مملوكًا أن يملك الأحرار، بإذلال الكبير والصغير من رعيته. ويرى الباحث في عهد المماليك ألوانًا من الأحكام والقانون وعمرانًا من جهة، وخرابًا من أخرى، وقل أن جاء منهم رجل لم يطلق المال لإقامة المصانع والمعاهد في بلاده، وإذا رأيناهم من جهة يأخذون من الناس أموالا في الشدائد، فقد رأينا منهم ملوكًا يبطلون كثيرًا من المكوس والمظالم ينادون في الجوامع برفعها، وينقشون المرسوم العالي في رخام أو على سواري المساجد، ويلعنون فيها من يعود إلى تجديدها.

ولقد أصبحت أحكام مجالس المظالم في دولتهم أحكامًا سياسية؛ أي إنها لا تتقيد بالشريعة فقط، فالأحكام عندهم على قسمين: حكم الشرع وحكم السياسة، وحكم الشرع معلوم، وحكم السياسة القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال، ويرى المقريزي أنها قواعد ورثوها عما سنه لهم جنكيز خان، وكان هذا لا يدين بدين ويحكم العقل في دولته، ففوضوا لقاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الشرعية، ورجعوا إلى عادات جنكيز والاقتداء بقانونه، فنصبوا الحاجب ليقضي بينهم

فيما اختلفوا فيه من عقائدهم، وجعلوا إليه النظر في قضايا الدواوين السلطانية، وكانت من أجل القواعد وأفضلها حتى تحكم القبط في الأموال وخراج الأرضين، فشرعوا في الديوان ما صار لهم به سبيل إلى أكل الأموال بغير حقها.

قال «هذا وستر الحياء يومئذ مسدل، وظل العدل ضاف، وجناب الشريعة محترم، وناموس الحشمة مهيب، فلا يكاد أحد يزيغ عن الحق، ولا يخرج عن قضية الحياء، إن لم يكن له وازع من دين كان له ناهٍ من عقل، ثم تقلص ظل العدل وسفرت أوجه الفجور، وكشر الجور عن أنيابه، وقلت المبالاة، وذهب الحياء والحشمة من الناس، حتى فعل من شاء ما يشاء، وتعدت - منذ عهد المحن التي كانت في سنة ست وثمانمائة - الحجاب وهتكوا الحرمة، وتحكموا بالجور تحكما خفي فيه نور الهدى وتسلطوا على الناس ...»

كانت وظيفة الوزارة أجل رتب أرباب الأقلام؛ لأن متوليها تالي السلطان، وقدم المماليك رتبة النيابة على الوزارة، وولي الوزارة أناس من أرباب السيوف، وأناس من أرباب الأقلام، فصار الوزير إذا كان من أرباب الأقلام يُطلق عليه اسم الصاحب، ويُقال لوزير الدولة ناظر النظار أو ناظر المال، وتلي رتبته رتبة الوزارة، والوزير ينظر في المكوس وبعض الدواوين ومصارف المطبخ السلطاني والسواقي، وإليه يرجع ناظر الدولة وشاد الدواوين، وناظر بيت المال، وناظر الأهراء ومستوفي الدولة، وناظر الجهات، وموضوع شد الدواوين أن يكون صاحبها رفيقًا للوزير، متحدثًا في استخلاص الأموال، وأهم جميع هذه الوظائف «النيابة»، ويُعبر عن صاحبها بالنائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية، وصاحبها يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، ويعلم في التقاليد والتواقيع والمناشير، وسائر النواب لا يعلم الرجل منهم إلا على ما يتعلق بخاصة نيابته، والنائب يستخدم الجند من غير مشاورة السلطان، ويعني أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتابة السر، وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثاني. وهناك وظيفة نائب الغيبة، وهو الذي يتولى الأمر إذا غاب السلطان والنائب الكافل.

وأحدثوا في عهد محمد بن قلاوون وظيفة ناظر الخاص ولم تكن تُعرف[١] أولا، وهي أشبه بناظر الخاصة يتولى خصوصيات الملك ويدبر أموره، وفي أيام قلاوون أحدثت وظيفة كتابة السر، وكانت هذه الوظيفة قديما في ضمن الوزارة، والوزير هو المتصرف في الديوان وتحت يده جماعة من الكتَّاب، وفيهم رجل كبير يُسمى صاحب ديوان الإنشاء، وصاحب ديوان الرسائل، وذكر ابن خلدون أن أهل هذه الرتبة العالية - أي الوزارة - استنكفوا في دولة الترك بمصر عن اسم الوزارة، وصار صاحب الأحكام والنظر في الجند يُسمى عندهم بالنائب، وبقي اسم الحاجب على مدلوله، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر في الجباية.

والولاة هم أصحاب الشرطة، وكان والي مصر أو ملكها منذ عهد ابن طولون يجلس للنظر في المظالم، وإذا ضعفت قوة الدولة يجري نقل الولاة والنواب في الأقاليم بسرعة، حتى قال ابن الوردي منكرًا هذه الطريقة في التبديل وناعيًا على الدولة أثرها في إضعاف البلاد:

هـــذي أمـــور عظـــام مـــن بعضـــها القلـــب ذائـــب
مـــا بـــال قطـــر يليـــه فـــي كـــل شـــهرين نائـــب

كان أرباب الوظائف من الأمراء بعد النيابة والوزارة أمير السلاح والدوادار والحجبة وأمير جاندار والاستادار والمهمندار ونقيب جيوش الولاة. وأمير السلاح[٢] هو المتولي أرباب السلاح وحمل سلاح السلطان في المجامع العامة، والدوادار مبلغ الرسائل عن السلطان والقصص المقدمة إليه، وربما أخرج المراسيم السلطانية بغير مشاورة كما يخرج نائب السلطنة، ورتبة الحجبة قد تكون جليلة في بعض الأدوار، وكانت تل رتبة نيابة السلطنة، ويُقال لأكبر الحجبة حاجب الحجاب، وموضوع الحجبة أن متوليها ينصف من الأمراء والجند تارة بنفسه، وتارة بمشاورة السلطان، وطورا بمشاورة النائب، وكان إليه تقديم من يعرض ومن يرد وعرض الجند، فإن لم يكن نائب

(١) فوات الوفيات للكتبي.

(٢) صبح الأعشى للقلقشندي، والخطط للمقريزي.

السلطنة فإنه هو المشار إليه في الباب، والقائم مقام النواب في كثير من الأمور، ولا يتعدى حكمه النظر في مخاصمات الأجناد واختلافهم في أمور الإقطاعات ونحو ذلك، وأمير جاندار يتسلم باب السلطان ويقدم البريد مع الدوادار وكاتب السر، والاستادار إليه أمر البيوت السلطانية والمطابخ والشراب خانات والحاشية والغلمان، والمهمندار هو الذي يتلقى رسائل الواردين وأمراء العربان وغيرهم ممن يرد من أهل المملكة وغيرها، يخاطب نقيب الجيوش إذا طلب السلطان أو النائب أو حاجب الحجاب أميرًا، أو جنديًا فيرسل إليه، ثم انحطت رتبته فصار محصورا في ترويع الخلق وأخذ أموالهم، وأصبح من أدوات الشر في البلاد.

طرأت في آخر دولتهم تغيرات على نظام الدولة وأوضاعها، وأصبحت عدة مباشري[١] الدولة نيفًا وثلاثمائة مباشر ولها مقدم وتحت يده رسل وأعوان، كانت نفقتهم في أيام برقوق خمسين ألف دينار، وكان معلوم الوزير في الشهر مائتين وخمسين دينارا حبشية مع أرزاق من مأكول وعلوفة تبلغ نظير المعلوم، ثم ما دون ذلك من المعلوم لمن عدا الوزير وما دون دونه. وكان معلوم القضاة والعلماء أكثر من خمسين دينارا في كل شهر مضافًا إلى ما بأيديهم من المدارس التي يستدرون أوقافها، وبرز المرسوم[٢] العالي في بعض السنين بأن كل من انقطع عن وظيفته من الفقهاء والمدرسين والمؤذنين وأرباب وظائف الدين وغمز عليه يستأهل ما يجري عليه؛ أي إن وظائف الدين كانت فعلية قلما يُسوغ أوقافها إلا من يقوم بالفعل بعمله، وأصبحت المدارس والجوامع الموقوف عليها في أواخر عهدهم متعددة الوجوه، وتتألف من ريعها موازنة كبيرة تعتاش بها خلائق؛ بل هي قوة من قوى الدولة تستخدمها على الأكثر فيما ينفع الناس، ويربط بها السلطان أو الأمير العلماء بنفسه حتى لا يشاكسوه فيما يراه مصلحة لدولته، فإذا جسروا على مخالفته عاقبهم بحرمانهم إدراراتها.

---

(١) زبدة كشف الممالك للظاهري.

(٢) تاريخ أبي الفداء.

وكثرت الدواوين آخر دولة المماليك، وكان أهمها ديوان الإنشاء، ويُقال لناظر الإنشاء كاتب السر وكاتم السر. ومن الدواوين ديوان الجيوش، وديوان الخزانة الشريفة، وديوان المستأجرات والحمايات، وديوان الأحباس - الأوقاف - وديوان الإشراف، وديوان الذخيرة، وديوان المرتجع، وديوان الاستيفاء، وديوان الزكاة، وديوان العمائر، وله علاقة بالمهندسين وأرباب العمائر ويتكلم صاحبها في العمائر السلطانية مما يختار السلطان إحداثه وتجديده من القصور والمنازل والأسوار، ولكل ديوان ناظر ومباشرون.

ويطول المقال إذا أحببنا أن نعرض لتراتيب كل قطر من الأقطار الإسلامية على عهد المماليك؛ فقد كان من مصطلح الدولة اليمانية مثلًا أن يكون لها نائب ووزير وحاجب، وكاتب سر وكاتب جيش، وديوان مال، ووظائف الشاد والولاية يتشبهون بالديار المصرية في أكثر أحوالهم،[1] وكتاب الإنشاء لا يجمعهم رئيس يرأسهم يقرأ ما يرد على السلطان ويجاوب عنه، ويتلقى المراسيم وينفذها، وإنما السلطان إذا دعت حاجته إلى كتابة كتب بعث إلى كل منهم ما يكتبه، فإذا كتب السلطان ما رسم له به بعثه على يد أحد الخصيان فقدمه إليه فيعلم فيه وينفذه، وصاحب اليمن قليل التصدي لإقامة رسوم المواكب والخدمة والاجتماع بولاة الأمور ببابه، فإذا احتاج أحد من أمرائه وجنده إلى مراجعته في أمر كتب إليه قصة يستأمره فيها فيكتب عليها بخطه ما يراه، وكذلك إذا رفعت إليه قصص المظالم، هو الذي يكتب عليها بخطه بما فيه إنصاف المظلوم، وكان شعار سلطان اليمن وردة حمراء في أرض بيضاء أو أبيض فيه وردات حمر كثيرة.

وصف ابن فضل الله[2] إمام الزيدية في اليمن في زمانه، فقال: وهذا الإمام وكل مَن كان قبله على طريقة ما عَدوْها، وهي إمارة أعرابية لا كبر في صدورها ولا شمم في عرانينها، وهم على مسكة من التقوى وترد بشعار الزهد، يجلس في ندي قومه كواحد منهم، ويتحدث فيهم ويحكم بينهم سواء عنده المشروف والشريف والقوي والضعيف،

---

(١) صبح الأعشى للقلقشندي.

(٢) التعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري.

وربما اشترى سلعته بيده، ومشى بها في أسواق بلده، لا يغلظ الحجاب، ولا يكل الأمور إلى الوزراء والحجاب، يأخذ من بيت المال قدر بلغته من غير توسع ولا تكثر غير مشبع، هكذا هو وكل من سلف قبله مع عدل شامل وفضل كامل. ا.هـ.

وقال أيضًا فيهم: وأئمتهم لا يحجبون ولا يحتجبون، ولا يرون التفخيم والتعظيم، والإمام كواحد من شيعته في مأكله ومشربه وملبسه وقيامه وقعوده وركوبه ونزوله وعامة أموره، ويجلس ويجالس، ويعود المرضى ويصلي بالناس وعلى الجنائز، ويشيع الموتى ويحضر دفن بعضهم. قالوا: وهذا الإمام يعتقد في نفسه ويعتقد أشياعه فيه أنه إمام معصوم مفترض الطاعة.

هذه دولة الزيدية في الجبال، أما دولة اليمن في تهامة كالدولة الرسولية مثلًا، فقد وصفها القلقشندي، فقال: إن أوقات ملوكها مقصورة على لذاتهم، والخلوة مع حظاياهم وخاصتهم من الندماء والمطربين، فلا يكاد السلطان يُرى ولا يسمع أحد من أهل اليمن خبرًا له على حقيقته، وأهل خاصته المقربون الخصيان، وله أرباب وظائف للوقوف على أموره، وهو ينحو في أموره منحى صاحب مصر يتسمع أخباره، ويحاول اقتفاء آثاره في أحواله وأوضاع دولته.